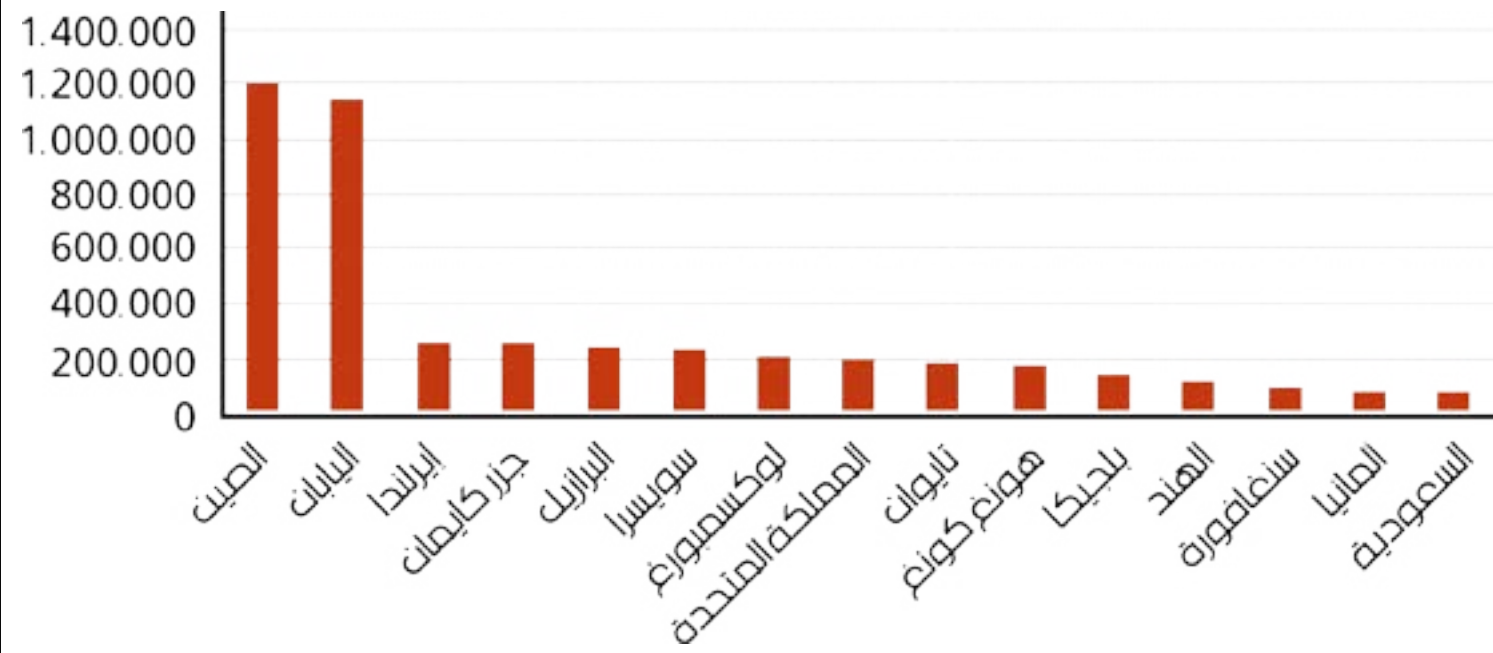


# هل السعودية قادرة على تهديد الأسواق الأميركية؟

السعودية في المركز الـ 15 بين الدول التي تملك سندات الخزينة الأميركية



هل تمتلك المملكة العربية السعودية القدرة على هز الأسواق العالمية الأميركية؟ وما مدى جدية تهديداتها بسحب نحو 750 مليار دولار من السوق الأميركية بعدما نقض الكونغرس الأميركي فيتو الرئيس باراك أوباما حول قانون «العدالة ضد رعاية الإرهاب - جاستا»؟

د. حسين طراف \*

لم تُجد التهديدات السعودية نفعاً في منع الكونغرس الأميركي من نقض فيتو الرئيس باراك أوباما حول قانون «العدالة ضد رعاية الإرهاب - جاستا» الذي يسمح لعوائل ضحايا تفجيرات 11 أيلول بمقاضاة المملكة العربية السعودية بمقتضى رعايتها للإرهاب. ومع إقرار هذا القانون تدخل العلاقات الأميركية السعودية مرحلة جديدة من التوتر، الذي كان قد بلغ ذروته بعد الإنفاق النووي الأميركي- الإيراني، منهية بذلك فترة من العلاقات الوثيقة التي سادت بين البلدين خلال ولاية الرئيس السابق جورج بوش الابن.

كان وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، قد حذر في حزيران الماضي من أن إقرار قانون كهذا من شأنه أن يشجع المملكة على سحب ما يقارب 750 مليار دولار من السوق الأميركية، مهدداً بذلك الأسواق الأميركية بالانهيار.

في الواقع ليس هناك الكثير الذي يمكن للمملكة أن تفعله للإضرار بالاقتصاد الأميركي دون إلحاق الضرر بالمصالح السعودية بشكل أكبر. يُقدر حجم الموجودات السعودية المتداولة والثابتة في الولايات المتحدة الأميركية بحوالي

750 مليار دولار. ومن غير الممكن تنفيذ تهديدات بيع هذه الأصول لإرتباط الاقتصاد السعودي بالدولار الأميركي، إذ يتخطى هذا الرقم مجموع الإحتياطي الأجنبي السعودي، الذي يعادل حوالي 560 مليار دولار، من ضمنه الثلثان بالعملة الأميركية. أضف الى ذلك أن الجزء الأكبر من هذه الموجودات عبارة عن أصول ثابتة أو طويلة الأجل، وبالتالي لا تملك السعودية القدرة على التخلص منها خلال فترة قصيرة إذا ارادت ذلك. أخيراً لا بد من الإشارة الى أن جزءاً من هذه الأصول مملوكة لأفراد ومؤسسات سعودية غير حكومية، وبالتالي لا تملك المملكة حق التحكم في تلك الأصول.

لا تُعدّ السعودية لاعباً أساسياً في الاقتصاد الأميركي

الاقتصاد الأميركي

أي أثر سلبي على سوق بحجم السوق المالية الأميركية والبالغ حجم التداول بسندات الخزينة فيه حوالي الـ 500 مليار دولار شهرياً. وعلى سبيل المثال، قام البنك المركز الأميركي بخفض سندات الخزينة بحوالي 225 مليار دولار في السنة الماضية من دون أي أثر سلبي يُذكر على الأسواق المالية. باختصار إذا ما قررت السعودية البيع فإن السوق الأميركي سوف يرحب بخطوة كهذه وهناك من سيقوم بعملية الشراء.

الاستثمار الحكومي السعودي في الولايات المتحدة الأميركية، الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد الاستثمار بسندات الخزينة الأميركية، يتمثل بإملاك السعودية 50% من مصفاة تكرير النفط في

الـ 14 تريليون دولار، تُمثل الديون الأجنبية منها 6,1 تريليونات دولار. تأتي الصين في المرتبة الأولى بـ 1,22 تريليون دولار، تليها اليابان بـ 1,15 تريليون دولار، وإيرلندا في المرتبة الثالثة بـ 269 مليار دولار. مع الإشارة إلى أن مجموع ما تملكه دول مجلس التعاون الخليجي في سندات الخزينة الأميركية لا يتخطى الـ 214 مليار دولار. إذاً، بالرغم من أن حجم الاستثمار السعودي في هذه السندات يُقارب الـ 100 مليار دولار، إلا أنه رقم لا يُعتد به إذا ما قورن بإستثمارات الدول الأخرى وهو صغير نسبياً مقارنة بحجم سوق السندات الأميركية. لذلك من المُستبعد، إذا ما قررت السعودية التخلي عن هذه السندات، أن تترك

أما على صعيد الإستثمارات السعودية في سندات الخزينة الأميركية، فقد بلغت في تموز 2016 حوالي 96,5 مليار دولار، ما يضع السعودية في المركز الـ 15 بين الدول التي تملك في سندات الخزينة الأميركية البالغ مجموعها حوالي

## مؤشر

### لبنان الثالث عالمياً والأول عربياً في نسبة الدين العام!

احتل لبنان المرتبة الثالثة عالمياً والأولى عربياً على صعيد نسبة الدين العام الى مجمل الناتج المحلي بين 19 دولة، وفق تقرير نشرته صحيفة الإندبندنت البريطانية. ويستند التقرير إلى مجموعة من المؤشرات، أبرزها مسح التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ومستوى الدين العام، والناتج المحلي الإجمالي.

تصدّرت اليابان التي تعاني نمواً اقتصادياً بطيئاً اللائحة، إذ بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي 248,1%، كذلك سجّل مصرفها المركزي أسعار فائدة سلبية، تليها اليونان التي تترجح تحت أزمته الاقتصادية منذ عام 2010 (178,4%). فيما حلّ لبنان في المرتبة الثالثة (139,1%). (تجدد الإشارة إلى أن هذه النسبة التي تذكرها الإندبندنت تنحصر بالدين الحكومي المصرّح عنه، من دون الديون المغفلة أو التي يحملها مصرف لبنان والمؤسسات العامة الأخرى، وبالتالي سيرفع احتساب كل ديون الدولة مرتبة لبنان إلى المرتبة الثانية).

وتحتل إيطاليا المرتبة الرابعة بنسبة 132,6%، فيما حلت البرتغال في المرتبة الخامسة بنسبة 128,78%، تليها جامايكا في المرتبة السادسة بنسبة 124,3%. المرتبة السابعة كانت من نصيب جزيرة كيب فردي الأفريقيّة بنسبة 119,3%. وحلت مملكة بوتان الآسيويّة في المرتبة الثامنة بنسبة 115,7%، تليها قبرص في المرتبة التاسعة بنسبة 108,7% نتيجة تأثرها بالازمة اليونانية. أمّا المرتبة العاشرة فكانت من نصيب بلجيكا بنسبة 106,3%. وجاءت الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الحادية عشرة بنسبة دين عام إلى الناتج المحلي تبلغ 105,8%، تليها بربادوس في المرتبة الثانية عشرة بنسبة 103%، ومن ثمّ إسبانيا بنسبة 99%. وحلت سنغافورة في المرتبة الرابعة عشرة بنسبة 98,2%، تليها فرنسا بنسبة 96,8%، وإيرلندا بنسبة 95,2%، ومن ثمّ الأردن في المرتبة السابعة عشرة بنسبة 91,7%، تليه غامبيا في المرتبة الثامنة عشرة بنسبة 91,6%، وكندا في المرتبة التاسعة عشرة بنسبة 91,5%.

